تداعيات انهيار الليرة التركية على نظام أردوغان

د. قحطان السيوفي

ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» في١٢ آب ٢٠١٨ أن الليرة التركية هي أسوأ عملة أداء رئيسية في العالم، إذ خسرت أكثر من ٤٠ في المئة من قيمتها منذ بداية العام، وقبل خمس سنوات كان الدولار يشتري ليرتين، اليوم الدولار يشتري أكثر من ٦,٦ ليرات.
بعدما ضرب ما سمي الربيع العربي اقتصاديات بعض الدول العربية، امتدت آثاره وتداعياته لتطول الدول التي خططت له، أو دعمته، واستغلته لتحقق فوائد على حساب جثث وجراح الضحايا، وفي مقدمة هذه الدول تركيا التي تتعرض لأزمة اقتصادية كبيرة، مع فشل الانضمام إلى اليورو، والخلافات مع الولايات المتحدة، وتزايد المعارضة، والصدامات مع الأكراد، والتورط العسكري ودعم التنظيمات الإرهابية في سورية، فارتفع معدل التضخم وانخفض التدفق الاستثماري الخارجي، وبدأت الليرة في الانهيار ناهيك عن سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان التي أدت إلى نتائج كارثية، وخفضت وكالة «ستاندرد آند بورز» تصنيفها الائتماني لتركيا.
الأزمة الحالية ليست وليدة اللحظة، ولا يمكن أن تعود أسبابها إلى مجرد خلافات سياسية مع الولايات المتحدة الأميركية، لكنها عملياً نتيجة لسياسات إدارة أردوغان، على المستويين السياسي والاقتصادي.
«الفاينانشال تايمز» ذكرت بتاريخ ٢٣ آب الجاري أن «متاعب الليرة التركية إحدى نتائج استيلاء أردوغان على السلطة»، ومن الأسباب الجذرية للاضطرابات التي تعصف بتركيا التآكل المستمر لمؤسساتها، وتجاهل حكم القانون، وتركيز السلطة في يد رجل واحد.
الخبير الاقتصادي في «معهد ماساشوستس للتكنولوجيا» دارون عاصم أوغلو يقول: المشكلة تكمن في تفريغ وإضعاف الهيئات من قبيل البنك المركزي.
بمرور الوقت، بدأ الانضباط الاقتصادي في التفكك، ومع الانخفاض الحاد للاستثمار الأجنبي المباشر، بات معظم التمويل يأتي من تدفقات «الأموال الساخنة» التي تغير الاتجاه دائماً فتعمقت مشكلات تركيا بفعل القيادة التسلطية لأردوغان وآرائه حول أسعار الفائدة، التي وصفها بأنها «أصل جميع الشرور» باعتبارها من الربا.
بعد إعادة انتخابه في حزيران الماضي، شدد أردوغان سلطته على البنك المركزي التركي، ويعتقد المستثمرون أن الرئيس التركي يتحمل مسؤولية الهبوط الحاد في الليرة بسبب تعيين زوج ابنته بيرات البيرق وزيرا للمالية وهو قليل الخبرة ويعتبر جزءاً من متاعب الليرة التركية، واعتبرت «الفاينانشال تايمز» أن البيرق «لا يعدو كونه صفرا على شمال أردوغان».
الشركات التركية ذات الديون المقومة بالدولار واليورو ستواجه صعوبات لخدمة ديونها، وفقاً لبنك «إتش إس بي سي» وتتحمل المصارف والشركات التركية ٧٠ مليار دولار من الديون واجبة السداد من الآن حتى أيار من ٢٠١٩.
المستثمرون الأجانب سحبوا ٧٧١ مليون دولار من الشركات المدرجة في البورصة خلال الربع الأول من ٢٠١٨، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وكالة التأمين على ودائع الأوراق المالية التركية.
بالمقابل للعوامل الخارجية دورها، فالليرة التركية مكشوفة منذ وقت طويل أمام حاجة تركيا إلى تمويل عجز في الحساب الجاري يصل إلى ٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومستثمرو المحافظ الاستثمارية الأجانب باعوا أسهما وسندات سيادية وسندات شركات تركية وصلت قيمتها الصافية إلى ٣,٤ مليارات دولار، وملكية غير المقيمين للأصول المالية التركية انخفضت ٤١ مليار دولار من ٩٢ مليار دولار في آب ٢٠١٧ إلى ٥١ مليار دولار في بداية هذا الشهر وقال الخبير الاستراتيجي في شركة «بلوباي لإدارة الأصول» تيم آش: إن تأثير العقوبات «الأميركية محدود» لكنها كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير كما كان لسعر النفط، الذي ارتفع بأكثر من ٤٠ في المئة على مدى الشهور الـ١٢ الماضية دوره لأن تركيا مستورد كبير للنفط الخام، إضافة للارتفاع في أسعار الواردات.
الرئيس الأميركي دونالد ترامب في تغريدة له ظهر فيها متباهياً بانهيار الليرة التركية قال: «وصلت إلى ٦,٨٧ ليرات للدولار الواحد»، وتابع ترامب: «الليرة التركية، متراجعة بسرعة مقابل دولارنا القوي جداً بحسب تقرير صادر عن «إيه بي إن آمرو» مؤخراً، المستثمرون يشعرون بالقلق من أن تركيا قد لا تكون قادرة على تمويل متطلبات التمويل الخارجي السنوي لديها البالغة ٢١٨ مليار دولار إضافة إلى العجز الضخم في الحساب الجاري للبلد.
ووفقاً لبيانات البنك المركزي التركي، مطلوبات الشركات التركية بالعملات الأجنبية تتجاوز الآن أصولها من النقد الأجنبي بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار.
انزلاق تركيا نحو الاستبداد له دور في الأزمة، فقد عمل أردوغان على توسيع صلاحياته الرئاسية بعد فوزه بفترة ولاية جديدة رئيسا للدولة وأدى إصرار أردوغان على التدخل في السياسة النقدية وإبعاد الوجوه الاقتصادية التي كانت تحظى بثقة المستثمرين إلى تصاعد المخاوف من بيئة التشغيل في تركيا وحاول أردوغان (تدبين) الأزمة، حيث كثف من استشاره للنصوص الدينية لتفسير الأزمة الاقتصادية.
بالمقابل نداءات أردوغان للشعب التركي بتحويل ما لديه من عملات أجنبية إلى الليرة التركية، تبدو غير مجدية بل مثيرة للشفقة مع تنامي الضغوط، السياسية والأمنية، بسبب تدخلات أردوغان في الأزمات المحيطة بتركيا، وخاصة الأزمة السورية حيث دعم التنظيمات الإرهابية وتلوثت أياديه بدماء السوريين.
في إطار تراجع الأحلام العثمانية الجديدة، واضطرار أردوغان لتفكيك تحالفاتها الدولية والإقليمية وإعادة تركيبها، تحت وطأة الأزمة في سورية، وفي ظل تضاؤل الأمل التركي في الدخول على خط الغاز السوري، هذه الوقائع تشير إلى تغير وضعف في معادلات نفوذ أردوغان في الأزمة السورية على المستويين الميداني والسياسي.
أخيراً، المشهد يشير أن نزيف الليرة التركية، يأتي في سياق الأحداث السياسية التي غيرت تركيبة الاقتصاد التركي، المسألة ليست حرباً اقتصادية تخوضها قوى كبرى ضد تركيا، بقدر ما هي مشكلات خاصة بالتوجهات السياسية والاقتصادية لإدارة أردوغان. التي تظن أن المشكلة لم تتجاوز سعر الصرف، والحقيقة أنها أعمق من ذلك بكثير، وإذا استمرت أنقرة في إنكار الحقيقة والهروب إلى الخارج، ستدفع تركيا ثمناً باهظاً حيث نزيف الليرة سيسلب الحيوية من اقتصاد تركيا، وسيحدث تداعيات كبيرة على نظام أردوغان ستكون واسعة الانتشار، وستؤدي إلى إثارة سخط عام.

كاتب تركي: موسكو تضغط على أنقرة لإنهاء ملف إدلب بأقصى سرعة

| وكالات

رأى الكاتب الصحفي التركي عبد الله سليمان أوغلو، أن روسيا تضغط على تركيا لإنهاء ملف إدلب بأقصى سرعة ممكنة.
وكانت وكالة «إنترفاكس» الروسية، كشفت مؤخراً عن مقترح روسي تم عرضه على تركيا، يوم الجمعة الماضي، لتسوية الوضع في شمال سورية، دون الكشف عن فحوى المقترح.
وبحسب موقع «عربي٢١» القطري الداعم للمعارضة، أشار أوغلو إلى التكتم الرسمي على المقترح التركي، وإلى عدم معرفة نتائج زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار ورئيس جهاز الاستخبارات التركي هاكان فيدان لموسكو، معرباً عن اعتقاده بأن روسيا عرضت على الأتراك خيارين لا ثالث لهما.
وبحسب أوغلو، فإن روسيا طلبت إنهاء ملف «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، سلمياً أو حربياً من تركيا وميليشيات «الجيش الحر» أو تنظيم «الجبهة الوطنية للتحرير» الذي شكلته تركيا في شمال غرب البلاد مؤخراً، أو السماح لروسيا والجيش العربي السوري وحلفائه بالقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق تؤدي إلى السيطرة على المنطقة.
وأضاف أوغلو: إن ما يهم روسيا في الشمال السوري هو الانتهاء من ملف «النصرة» وكذلك الحفاظ على مصالح تركيا، معتبراً أن «روسيا تسعى إلى خلق حالة من التوازن بين هذين المطلبين»، إلا أنه رأى «في حال فشلت تركيا بالتعامل مع «تحرير الشام»، فإن روسيا قد تفتح عملية عسكرية محدودة النطاق أو واسعة»، معرباً عن اعتقاده في الوقت ذاته أن «هناك تعاوناً تركياً وروسياً لإنهاء ملف «تحرير الشام».
وعن إمكانية التعاون العسكري بين أنقرة وموسكو، قال الكاتب الصحفي التركي: إنه «ربما يكون هناك تعاون استخباراتي وعسكري، يفضي إلى عمل مشترك ضد جبهة النصرة في إدلب».
كما نقل الموقع القطري عن من سماه «مصدر خاص»: أن يكون العرض الروسي يتضمن إقناع تركيا بتفكيك نقاط المراقبة وإعادة نشرها ضمن نطاق ٢٠ كم في عمق الشريط الحدودي من جهة ريف إدلب الشمالي، مع الإبقاء على وجودها العسكري في المناطق التي تحتلها تركيا وحلفائها من الميليشيات المسلحة في ريف حلب الشمالي وإيجاد حل نهائي لمنطقة تل رفعت، مقابل إنهاء ملف «النصرة»، على أن تعهد إدارة إدلب إلى الميليشيات بزعم «حماية إدلب تحت حكم محلي على غرار نموذج درعا» سابقاً.
وأفاد المصدر ذاته، بأنه «سيعقب ذلك اتخاذ ترتيبات ملائمة حول الطريق الدولي M-٥ (حلب حماة) والطرق الرئيسية بين المدن لاسيما اللاذقية- حلب، وكذلك الحال بالنسبة للمعابر الحدودية سواء بإعادة فتحها أو بإيجاد معابر متقدمة عند مسافة العشرين كيلومتراً التي سينتشر فيها الجيش التركي ونقاط المراقبة».
وكان ما يسمى «منسقو الاستجابة في الشمال السوري»، اعتبروا أول من أمس أن موسكو تواصل اجتماعاتها المكثفة مع الدول الغربية والمجتمع الدولي، بخصوص موضوع إعادة اللاجئين السوريين إلى سورية وموضوع منطقة «خفض التصعيد» الرابعة (الشمال السوري)؛ حيث تحاول من خلال هذين الملفين الحصول على مكتسبات إضافية، ومحاولة الانتهاء من موضوع الملف السوري والتفرغ للأزمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.
وزعم «المنسقون»، في بيان لهم أن «محاولة روسيا إظهار الشمال السوري بمظهر البؤرة الإرهابية الكبرى، هو محاولة عديمة الجدوى قامت بتطبيقها في جميع مناطق «خفض التصعيد» السابقة.
وبحسب البيان فإن «ذرائع إصدار البيانات والتصريحات الصحفية من بعض الدول الغربية، هي محاولة ناعمة لمنع روسيا من ارتكاب ما سموه «المجازر» في منطقة «خفض التصعيد» الرابعة، من دون اتخاذ أي إجراء حازم تجاه تلك التهديدات».

تحركات جديدة لـ«التحالف» في محيط هجين لإنهاء وجود داعش

الفوضى تتفاقم في مناطق سيطرة «قسد»

| الوطن - وكالات

قامت قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بتحركات جديدة في محيط الجيب الأخير لتنظيم داعش الإرهابي في شرق نهر الفرات تمهيداً لإنهاء وجوده هناك، في وقت شهدت فيه بلدة سويدان جزيرة الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية- قسد» المدعومة من قبل التحالف توتراً على خلفية إصابة مدنيين برصاص «قسد».
وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن توتراً تشهده بلدة سويدان جزيرة بعد إقدام مسلحين من «قسد» على إطلاق النار على شخصين اثنين من على إحدى حواجزها في البلدة، ما أسفر عن إصابتهما بجراح، من دون معلومات عن أسباب وظروف الحادثة.
وفي إطار الفوضى التي تعم مناطق سيطرة «قسد»، حصلت عشرات حالات التسمم بين سكان حي الثكنة بمدينة الرقة، وسط ترجيحات بأنها ناتجة عن تلوث مياه الشرب أو تناول وجبات أغذية فاسدة من أحد المطاعم.
من جانب آخر، استولى حزب «الاتحاد الديمقراطي- با يا دا» الكردي على مكتب حزب «يكيتي» الكردي بمدينة القامشلي شمالي الحسكة وصادر محتوياته بحجة الارتباط بالمخابرات التركية.
وذكر «يكيتي» في موقعه على الإنترنت، أن مجموعة مسلحة من عناصر «الاتحاد الديمقراطي» على رأسها قيادي من أكراد تركيا استولت على مكتب الحزب بالقامشلي وسطت على محتوياته، مشيراً إلى تهديد القيادي الأجنبي لنائب سكرتير «يكيتي» حسن صالح الذي اعترض على عملية السطو.
ونقلت وكالات معارضة عن صالح قوله: إن مسلحي «الاتحاد الديمقراطي» ادعوا أنهم عثروا على وثائق تثبت الارتباط بـ«الميت» التركي من دون أن يعرضوا أياً منها، مضيفاً: إن «الآبوجية» (PYD و PKK) أحرقوا سابقاً وأغلقوا مكاتب المجلس الوطني الكردي وأحزابه.
وطالب القيادي الكردي الولايات المتحدة الأميركية بوضع حد لتصرفات حليفها «الاتحاد الديمقراطي» العدوانية، وأبرزها إغلاق مكاتب الأحزاب السياسية وخطف وإخفاء قياداتها وكوادرها وأنصارها، وممارسة السلب والنهب والتجنيد بالقوة العمياء.
واتهم عضو المكتب السياسي لـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» عبد الحكيم بشار، الأسبوع الماضي مسلحي «الاتحاد الديمقراطي» بالتسبب في تهجير أكثر من ٦٠٠ ألف كردي وافتعال المشاكل والاعتداءات والقمع بحق المكون العربي المتعايش سلمياً مع الكرد وطرد الآلاف من قراهم وتدمير منازل المئات منهم وغيرها من الممارسات التي تندرج جميعها في خانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
ووفق مصادر إعلامية معارضة، فقد حصلت تحركات جديدة من قبل التحالف الدولي، في محيط الجيب الأخير لتنظيم داعش في شرق نهر الفرات، إذ أكدت مصادر متقاطعة أن قوات التحالف الدولي نقلت إحدى قواعدها المتحركة، إلى مقربة من منطقة هجين الواقعة ضمن هذا الجيب للتنظيم، تمهيداً لبدء العملية العسكرية لقوات التحالف الدولي وقسد، ضد التنظيم، لإنهاء وجوده في كامل شرق نهر الفرات، إذ لم يعد التنظيم موجوداً، كقوة مسيطرة، سوى في الجيب الواقع على الضفة الشرقية للنهر، والذي يضم ٤ بلدات هي هجين والسوسة والشعفة والباغوز، حيث تأتي هذه التحضيرات، عقب تكثيف «قسد» وقوات التحالف لنقاط وجودهما في محيط هذا الجيب.
هذا التحرك الجديد، يأتي في أعقاب تحشدات عسكرية ضخمة، واستقدام تعزيزات من مئات الجنود ومئات العربات والمدرعات والآليات، بالإضافة للذخيرة، لإنهاء التنظيم بشكل كامل، عقب إخفاقات متكررة في عمليات الاقتحام، نتيجة صد الهجوم بعنف من قبل التنظيم المسيطر على الجيب، وبعد أن جرى فتح معبر الشعفة وإدخال المساعدات والمواد الغذائية إلى الجيب الخاضع للتنظيم، وخروج العشرات من عوائل مسلحيه، إذ جرى نقل غير السوريين إلى مخيمات تحت رقابة «قسد»، على حين سمح للعائلات السورية بالخروج نحو مناطق أخرى من محافظة دير الزور.
في الإطار ذاته، أشارت المصادر إلى أن قوات «التحالف الدولي» تواصل عملية بحثها الاستخباراتي عن نفق كبير في منطقة هجين، إذ إن القوات الفرنسية المنضوية ضمن قوات التحالف حصلت على معلومات غير متكاملة عن وجود نفق للتنظيم في منطقة هجين، بطول نحو ٨ كم، ويمكن للآليات والسيارات المرور فيه.
ووفق ما ذكرت المصادر في وقت سابق، فإن هناك أكثر من ٦٥ من قيادات الصف الأول في تنظيم داعش في بلدة هجين، أغلبيتهم من الجنسية العراقية بالإضافة لجنسيات أجنبية، كما يوجد أكثر من ٨٠٠ معتقل لدى تنظيم داعش في هجين لا يعرف مصيرهم حتى اللحظة.

عناصر من «قسد» في ضواحي الشدادي في الحسكة (رويترز – أرشيف)

«تحالف أميركا» يعزز احتلاله برادارات متطورة

| وكالات

في مسعى لتعزيز احتلالها بدأت قوات «التحالف الدولي» التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية بنصب أجهزة رادار متطورة في قواعدها العسكرية في الحسكة وعين العرب بريف حلب الشمالي تمهيداً لفرض حظر جوي في شمالي شرقي البلاد.
ونقلت مواقع إعلامية كردية عن مصدر في قيادة «قوات سورية الديمقراطية- قسد» المدعومة من قبل التحالف رفض الإفصاح عن هويته، قوله: «بدأت قوات التحالف الدولي بنصب أجهزة رادار متطورة في المطار العسكري في جنوب (عين العرب) كوباني ورميلان في الحسكة كجزء من خطة إقامة منطقة الحظر الجوي التي طرحت الولايات المتحدة تطبيقها على شمال وشرق سورية قبل أيام».
وكان المبعوث الأميركي الجديد إلى سورية جيمس جيفري، وقبل تعيينه، قدم مقترحات خطية، تضمنت فرض «حظر جوي وبري» شرق سورية بزعم أن ذلك يأتي في مسعى للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي ومنع ظهوره، ووقف التمدد الإيراني في المنطقة.
وزعم المصدر في «قسد»، أن «فرض حظر جوي كامل على المنطقة الممتدة من منبج إلى دير الزور يستوجب تنصيب مثل هذه الأجهزة»، موضحاً أن «الولايات المتحدة أرسلت عدة شحنات من الأسلحة والعربات العسكرية مؤخراً لتعزيز قدرات قوات سورية الديمقراطية في مناطق سيطرتها والتحضير للحملة المرتقبة ضد آخر جيوب داعش في ريف الحسكة الجنوبي».
وربط المصدر «الحظر الجوي» على شمال شرقي البلاد بجميع التطورات الأخيرة ولاسيما التفاوض بين «مجلس سورية الديمقراطية- مسد» والحكومة السورية ومساعي الأول إلى توحيد جميع «الإدارات الذاتية» في شمال شرق البلاد تحت مظلة ما تسميه «إدارة مدنية ديمقراطية لشمال سورية».
واعتبر المصدر، بحسب الموقع الكردي، أن «الحظر خطوة نحو عودة الولايات المتحدة بشكل أكثر قوة إلى الملف السوري وذلك عبر ترسيخ الوجود العسكري لقوات التحالف الدولي التي تقودها لمواجهة أطراف عدة منها إيران الأمر الذي يوحي إلى أن أميركا لديها رؤية سياسية مختلفة عن الطروحات والمساعي الروسية، كما أنها تريد الإبقاء على خصوصية حلفائها شرقي الفرات مهما كانت التفاهمات والتوافقات الإقليمية والدولية حيال سورية».
ورأى المصدر، أن «الحظر يؤكد على حماية هذه المناطق ضد جميع التهديدات ومحاولات التدخل والسيطرة عليها إقليمياً أو داخلياً بالدرجة الأولى»، وتابع: إن «الحظر يؤكد على استمرار الوجود الأميركي في سورية لدعم قوات سورية الديمقراطية إلى حين الوصول إلى صيغة حل سياسي في هذا البلد، وبذلك سيكون موقف « مجلس سورية الديمقراطية – مسد» التي تشكل الغطاء السياسي لـ«قسد» قوياً ولا يمكن لأي جهة أخرى فرض شروطها تحت تهديد استخدام القوة العسكرية والتعدي على حدود مناطق حماية هذه القوات».
وحتى الآن جرت جولتان من المحادثات في دمشق بين الحكومة و«مسد» دون أن يسفر عنهما أي نتائج ملموسة على الأرض، إلا أن مراقبين رأوا في محاولة فرض «الحظر الجوي» مسعى لعرقلة التفاوض بين الحكومة و«مسد».

٤ أشهر من الفوضى في مناطق الإرهابيين شمالاً.. وداعش يحتضر في «تلول الصفا»

حشود الجيش تتواصل إلى جبهات إدلب.. ونيرانه تدمي «النصرة»

| حماة - محمد أحمد خبازي
الوطن – وكالات

واصلت مدفعية الجيش العربي السوري دك معاقل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بالترافق مع استمرار توافد حشوده العسكرية إلى محيط إدلب تمهيداً لاجتثاث التنظيم من المحافظة وريفي حماة واللاذقية الشماليين، في حين بات تنظيم داعش الإرهابي يحتضر في بادية دمشق الشرقية بسبب تضييق الخناق عليه. وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الجيش دك بالمدفعية تحركات لمجموعات إرهابية من «النصرة» في الزكاة واللطامنة والجنابرة بريف حماة الشمالي وأردى العديد منهم صرعى فيما أصاب إرهابيين آخرين بجروح.
كما استهدف الجيش بصليات نارية كثيفة إرهابيين يرفعون شارات ما يسمى «حراس الدين» و«الحزب الإسلامي التركستاني» في ريف إدلب الجنوبي الشرقي وتحركات لـ«النصرة» في بلدة الخوين بالريف المذكور أيضاً وهو ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وتدمير عتادهم الحربي.
وكشف المصدر ذاته لـ«الوطن»، أن المجموعات الإرهابية في ريف حماة الشمالي الغربي، مزودة بالدبابات والمدافع وراجمات الصواريخ، وهي في طريقها إلى إدلب.
بدوره زعم «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، بأن الجيش استقدم مقاتلين سابقين لدى المليشيات ممن أجروا «مصالحات وتسويات» في الغوطة الشرقية ودرعا وغيرها للمشاركة في عملية إدلب، بينهم، بحسب مواقع معارضة، ٤٠٠ مسلح من ريف حمص الشمالي فقط.
في المقابل، أفتى ما يسمى «المجلس الإسلامي السوري» الذي يتخذ من اسطنبول مقراً له، «بحرمة مجيء أي أحد من درعا أو منطقة أخرى للقتال في محافظة إدلب»، زاعماً أن «من فعل ذلك فقد والى أعداء الله وأعداء «الثورة» وفي هذا الولاء طعن في دينه».
في الغضون تواصلت الفوضى الأمنية في إدلب، للشهر الرابع على التوالي، إذ ذكرت تنسيقيات المسلحين أن أحد مسلحي «الجبهة الوطنية للتحرير» قتل وأصيب آخرون، إثر انفجار عبوة ناسفة زرعها مسلحون مجهولون بسيارة كانت تقلهم، على الطريق الواصل بين مدينة سراقب وبلدة سرمين بريف إدلب الجنوبي الشرقي، في حين أكد نشطاء على «فيسبوك» إصابة عدد من المسلحين ووقوع أضرار مادية في ممتلكات المدنيين، إثر الاشتباكات بين مجموعتين مسلحتين في قرية «باب الله» شمال بلدة بسنقول في ريف إدلب الجنوبي الغربي، لأسباب مجهولة.
ووصل عدد المُقتولين وفق «المرصد» منذ الـ٢٦ من نيسان الفائت إلى ٢٨٩ شخصاً في أرياف إدلب حلب وحماة.
وفي ريف حلب الشمالي قتلت امرأة وأصيب شخص آخر إثر إطلاق النار عليهما، من قبل أحد مسلحي مليشيا «الجبهة الشامية» التابعة لما يسمى «الجيش الحر» في مخيم باب السلامة في منطقة إعزاز.
وكان للمحتل التركي دور في عمليات القتل، حيث قتلت امرأة وطفلة وأصيب شخص آخر، برصاص قوات حرس الحدود التركي، لدى محاولتهم عبور الحدود السورية _التركية، في ريف إدلب الغربي.
في الأثناء واصلت «النصرة» اعتقال من تشتبه بانتمائهم لتنظيم داعش الإرهابي وبلغ عددهم أمس ٢٠ مسلحاً، بعد مداهمة مقرٍ لهم، في بلدة دركوش بريف إدلب الغربي. وبالانتقال إلى جنوب البلاد، تحدث «المرصد» عن تواصل عمليات الجيش العسكرية في بادية ريف دمشق الواقعة عند الحدود الإدارية مع ريف السويداء، ضد تنظيم داعش الإرهابي، الذي يواصل تحصنه في منطقة تلول الصفا بعد محاصرته بداخلها، وسط اشتباكات عنيفة بين الطرفين، ترافقت مع عمليات قصف صاروخي في تمهيد متواصل بغية تحقيق مزيد من التقدمات وإجبار التنظيم على رفع رايته البيضاء والاستسلام، ولفت إلى أن قتلى التنظيم بلغوا ١٥١ على الأقل منذ الـ٢٥ من تموز الفائت.
بموازاة ذلك، أعلن رئيس مجموعة تشكيل وتسليم إمدادات الإغاثة التابعة لمركز المصالحة الروسي في سورية، فلاديمير لايدينوف، أن الجيش الروسي أجرى عملاً إنسانياً في بلدة جملة في محافظة درعا، حيث وزع أكثر من ٥٠٠ طرد غذائي.
وبحسب وكالة «سبوتنيك» شملت الطرود «الدقيق والأرز والمياه المعبئة في زجاجات وجرى توزيعها برفقة الشرطة العسكرية الروسية».

استمرار وصول تعزيزات وحشود الجيش السوري إلى عدة محاور في محيط إدلب (عن الإنترنت)